والذم والعقاب حملوا الهداية على الدلالة على طريق الحق بالبيان ونصب
الادلة ولما كان هذا المعنى الذى حملوا عليه الهداية لا تتاتى تعليقه بالمشية
فى قوله تعالى يضل بها من تشاء ويهدى من تشا لان البيان عام للجميع قيدوا
الدلالة بكونها موصلة الى المطلوب وزعموا ان ذلك معناها لغة وفي عرف
الشرع والمشهور عند متاخرى اصحابنا ان معناها الدلالة على ما يوصل الى
المطلوب سوا حصل الوصول ام لا واما حقيقتها الشرعية المراده في غالب استعمالات
الشرع فهى ما فسرها به المشايخ من خلق الاهتدا فلا تخالف بين كلامي المشايخ والمتاخرين
لاتفاق الفريقين فى تفسير المعنى الشرعي وزاد المتاخرون التعرض للمعنى
اللغوي ولم يتعرض له المشايخ وبالله التوفيق **قوله** وما هو الاصلح للعباد فليس ذلك
بواجب على الله تعالى اي خلافا للمعتزلة فان البغداديين منهم قالوا الجب على الله
تعالى لعباده ما هو الاصلح في الحكمة والتدبير في الدين والدنيا وقال البصريون
منهم بل الواجب ما هو الاصلح الانفع للعباد فى الدين واتفق الفريقان على وجوب الاقدار
والتمكين واقصا ما امكن في معلوم الله مما يومن عنده المكلف ويطيع وانه فعل
بكل احد غاية مقدوره من الاصلح وليس فى مقدوره لطف لو فعل بالكفار لامنوا
جميعا والا لكان تركه بخلا وسفها هذا اصلهم وله كاكثر اصولهم لوازم فاسده
كثيره جدا ذكر الشارح عددا منها **قوله** والا لما خلق الكافر الفقير المعذب الخ
لان الاصلح له عدم خلقه ثم اذ خلق فالاصلح اماتته او سلب عقله قبل التكليف
فان قيل لا نسلم ان الاصلح ما ذكر بل الاصلح له الوجود والتكليف والتعريض
للنعيم اجيب بانه يرد عليكم من مات طفلا **قوله** ولما كان له منة على العباد
اي في هدايته اياهم وافاضة انواع الخيرات عليهم ولا استحقاق شكر على هذه الامور
فقوله في الهداية الى اخره متعلق بنفي المنة ونفي استحقاق الشكر وانما
الزمنا المعتزلة بانتفا المنة لانهم يقولون ان ترك الاصلح الغير المفضي يستلزم
البخل والسفه وذلك يقتضي استحالة تعلق قدرة الله سبحانه بالترك ولا منة

الكلام على ما يوجب المعتزلة على الله تعالى

ينبغي في هذا المقام ان ... النهاري وغيره ان المعتزلة وجبوا اللطف ... الانبياء ... الطاعة عند المكلف ... فعلا وتركا ... قول المحشي ... ما يمكن في معلوم الله ... ان الذي يوجبونه لطف ... غير هذا اللطف الذي ... من حاشية شرح الجمع ... بقوله ان المعتزلة ... فسروا اللطف بما يوافق ... مذهبهم في ان العبد خالق ... فعل نفسه واهل السنة ... لا يوافق مذهبهم

في مثل ذلك

٨٢

في مثل ذلك الفعل واما الاب المشفق على ولده بالجبلة فانما تثبت له المنة بسبب
افعاله الاختيارية الناشئة عن الشفقة لا بسبب الشفقة الجبلية القايمة
والضمير في قوله لكونها ادا للواجب يعود الى المذكورات من الهداية وافاضة
انواع الخيرات **قوله** لان ما لم يفعله في حق كل احد كالتوفيق بالنسبة لمن
ليس بموفق والعصمة لمن ليس بمعصوم وكشف الضرا عمن مسته الضرا والبسط
في الخصب والرخا لمن هو في جدب وغلا وغير ذلك مما لم يفعل مع من هو متلبس بضده
كل منها مفسدة لان الفرض ان الذي فعل به هو الاصلح له فكيف يترك ما هو
مفسدة للسايل **قوله** وقد ثبت الخ في موضع الحال من قوله المانع وجملة يكون
من قوله يكون محض عدل هى خبر ان وحاصل الجواب ان الاصلح محض حق الله
لا يستوجبه احد وقد ثبت انه تعالى كريم حكيم عليم فتركه لا يخل بالحكمة
ولا يجب عليه رعايته **قوله** ثم ليت شعرى ما معنى وجوب الشي الخ ان قيل اقتضا
الحكمة الاصلح مع القدرة على تركه وهو غير المعنيين اللذين ذكرهما الشارح
اجيب بانه لا يلايم قواعدهم فانهم جعلوا الاخلال بمقتضى الحكمة نقصا
يستحيل على الله تعالى فلزوم المحال يقتضى استحالة الترك فيكون الترك محالا لغيره
لا لذاته وهذا طريق الفلاسفة اذ يجعلون ايجاد العالم لازما لاشتماله
على المصالح وينسبونه الى ما يسمونه العناية الازلية ومن هاهنا اضطر
متاخروا المعتزلة الى تفسير الوجوب عليه تعالى بما لا تعرض فيه لاقتضا
الحكمة فرارا مما الزمهم ففسروه بان يفعل سبحانه الشي البتة ولا يتركه
وان جاز تركه كما في العاديات فانا نعلم قطعا ان جبل احد لم ينقلب
الان ذهبا وان جاز انقلابه ويرد عليه انه ان اريد ان عدم تركه هو مقتضى
الحكمة مع القدرة على الترك فهو معنى التفسير السابق وقد علمت ما يلزم
وان لم يريدوا ذلك فلا خلاف الا في مجرد التسمية بالوجوب وايضا
فمقتضى هذا التفسير ان يجعلوا ما اخبر به الشارح من افعاله وليجا ايقام

للقيام